

أمير الكويت يطالب النواب بالتعاون مع حكومة الخالد



الكويت: الحسيني الجلاتي:

أعرب أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد، عن أمله بأن تشهد جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها الثلاثاء تعاوناً مثمراً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بعيداً عن أي توترات، وتمكين الحكومة من أداء القسم وفقاً لما يقتضيه الدستور وإعطاء الشيخ صباح الخالد رئيس الوزراء والحكومة الفرصة الزمنية الكافية لممارسة دورها ومسؤولياتها خاصة في ظل الظروف التي يمر بها الوطن والمنطقة بأسرها، فيما واصل نواب كتلة الـ38 تصعيدهم وقدم النواب حسن جوهر ومهلل المضيف ومهند الساير استجواباً ثانياً إلى رئيس الوزراء، مهددين بالانسحاب من الجلسة أثناء أداء الحكومة للقسم الدستوري، ورفض قرار المحكمة الدستورية بإسقاط عضوية النائب بدر الداوم.

وكان أمير الكويت قد شدد على الحاجة الماسة للتعاون البناء بين السلطتين ووضع المصلحة العليا للوطن فوق أي اعتبار، داعياً إلى احترام القضاء لا سيما أحكام المحكمة الدستورية والالتزام بأحكام الدستور خاصة المادة الخمسين منه المتعلقة بالفصل بين السلطات، وأكد التمسك بالمسيرة الديمقراطية والمحافظة عليها، معرباً عن ثقته بأبنائه النواب وبحرصهم على تجاوز هذه المرحلة بحكمة ووعي، ليتسنى توجيه كافة الجهود والطاقات لتحقيق كل ما ينشده

الوطن والمواطنون من نمو وتقدم وازدهار

استجواب من محورين

إلى ذلك، أشار النواب المستجوبون إلى أن استجوابهم من محورين، الأول: التنصل الحكومي من الالتزام الدستوري وفق المادة 98، بتقديم برنامج عملها فور تشكيلها. والمحور الثاني، النهب المنظم للأموال العامة والعبث بثروات الشعب الكويتي.

وقال النائب مهند السامر، إن رئيس الحكومة لم يقرأ الرسالة ولم يلتزم بما وعد به من إدراج عدد من القوانين في أول جلسة. وأضاف: «نحن اليوم نوفي بالعهد ونقول إن حرفاً واحداً ينقص من الاتفاق والبيان والتعهد الحكومي لن نقبل بمروره ولن نسمح بأي اتفاق بين الرئيسيين ونؤيد أي استجواب يقدم للحكومة، ونحن مع عدم التعاون وملتزمون بعدم».

وبدوره قال النائب مهلهل المضاف، إنه بعد تكليف الخالد، اجتمعنا معه واستمع لمطالبنا، مشيراً إلى أن آلية التشريعات التي طالبوا بها هي لتحقيق الاستقرار السياسي منها قضايا متعلقة بالحريات وغيرها، لنكفل ممارسة ديمقراطية حقيقية حتى نصل بالنهاية إلى حكومة برلمانية. وتابع: للأسف إننا لم نر برنامج عمل الحكومة، وأن يتضمن تشريعاتنا التي اتفقنا عليها، وبالتالي المحاسبة السياسية هي الفيصل، وإذا لم يقرأ رئيس الوزراء المؤشرات فلماذا يستمر في منصبه؟

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024